دعوات للنفير العام غداً نصرة لـ«الأقصى»

«34»

«الشرعية» تحرر معسكر خالد في تعز

«33»

ملاحقات قضائية لتنظيم الحمدين

حملة حقوقية لملاحقة إرهاب الدوحة دولياً

عائدون من قطر: الوضع أسوأ مما يرصده الإعلام

الإمارات تجمد أرصدة المدرجين على قائمة الإرهاب

تعنت قطر يفرز علاقات خليجية جديدة

وزاري رباعي في المنامة الأحد لمناقشة الخطوات المقبلة

شكري: مواقف غربية لا تدرك خطورة التصرفات القطرية

السفير السعودي في موسكو: الدوحة تحاول ارتداء قناع الضحية

■ دبي- البيان عواصم- وكالات

حمل السلوك القطري في دعم الإرهاب وعدم الاستجابة للمطالب العربية، الدول الداعية لمكافحة الإرهاب على التفكير جدياً في مرحلة ما بعد قطر، ونسج علاقات خليجية عربية بعيداً عن قطر والمضي وكأنها لم تكن، وسط اتهامات لدول غربية بدعم الدوحة وعدم إدراك خطورة سلوكاتها، فيما يجتمع وزراء خارجية الإمارات والسعودية ومصر والبحرين في المنامة، الأحد المقبل، لدراسة الخطوات المقبلة لمواجهة الدعم القطري للتطرف والإرهاب، مع حديث عن قائمة منتظرة جديدة للكيانات الإرهابية.

وأكد وزير الدولة للشؤون الخارجية معالي الدكتور أنور قرقاش، أنه بعد أن استغرقت الأزمة الحالية مع قطر وقتاً طويلاً، ينبغي أن ننظر إلى مرحلة ما بعد الأزمة، موضحاً أن مجموعة جديدة من العلاقات سوف تشهدها المنطقة لتحل محل القديمة، داعياً إلى المضي قدماً من دون قطر، مشيراً إلى أن الدوحة تروج لسياسات لا تنتهجها.

مرحلة جديدة

وقال معالي الوزير قرقاش، في تغريدات باللغة الإنجليزية على حسابه في «تويتر»، إنه بعد أن استغرقت الأزمة الحالية مع قطر وقتاً طويلاً، ينبغي أن ننظر إلى مرحلة ما بعد الأزمة، موضحاً أن مجموعة جديدة من العلاقات سوف تشهدها المنطقة لتحل محل القديمة. وأضاف أنه إذا لم تراجع قطر سياساتها، سوف تستمر الحالة الراهنة لفترة من الوقت، حيث سوف تظهر وتتعزز علاقات جديدة. واستطرد قرقاش أن الدول العربية الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب تمثل السياسات الرئيسية لمواجهة التطرف والإرهاب، وتعمل من أجل حفظ الأمن والاستقرار العربي، وستخرج من الأزمة مع قطر متبنية سياسات مكافحة الإرهاب والتطرف.

وختم أن على دول المنطقة المضي قدماً من دون قطر، فهي دولة تزرح في مكان عفا عليه الزمان، وتروج لسياسات وقيم لا تنتهجها هي نفسها.

انتقاد دول غربية

من جهته، هاجم وزير الخارجية المصري، سامح شكري، مواقف بعض الدول الغربية المؤيدة لقطر، في دعمها للإرهاب، مشيراً إلى أن هذه الدول «تأبى إدراك التأثيرات السلبية لتصرفات الأخيرة على استقرار المنطقة».

وتطرق شكري خلال لقائه أمس، بكريستيان كامبون رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بمجلس الشيوخ الفرنسي (الغرفة الأعلى بالبرلمان)، إلى الأزمة الخليجية، وفي هذا السياق قال شكري إن مصر تحركت سوياً مع شركائها في الدول العربية الإمارات والسعودية والبحرين للضغط على قطر لتصحيح مواقفها.

وأبدى الوزير المصري «الأسف من بعض المواقف الغربية (لم يحددها) التي تأبى أن تدرك مخاطر المواقف والتصرفات القطرية وتأثيرها السلبي على استقرار المنطقة»، مؤكداً أنه لا يوجد أي تهاون أو تفريط مع من تلوثت يداه بدماء المصريين، وقد اتفق النائب الفرنسي مع رؤية مصر بشأن خطورة ظاهرة الإرهاب، مؤكداً دعم فرنسا لمجهودات مصر في محاربة الإرهاب.

وأوضح الناطق باسم الخارجية المصرية أحمد أبو زيد أن لقاء شكري كامبول تناول الأزمة مع قطر، حيث استعرض شكري الموقف المصري المتضرر من دعم قطر للإرهاب وتدخلها السلبي في زعزعة استقرار مصر منذ عام 1996 مع بداية احتضان قطر للفكر المتطرف لمحاولة لعب دور إقليمي، حيث زاد هذا التأثير السلبي مع اندلاع ثورات الربيع العربي وبزوغ ما يسمى بالإسلام السياسي ودعم الغرب لهذا التيار، مشيراً رفض الشعب المصري للتيار الإسلامي المتطرف، وهو ما جعل الموقف القطري يتجه نحو دعم التنظيمات الإرهابية لزعزعة استقرار مصر ومحاولة الإضرار بالوحدة الوطنية للشعب المصري، ولم تنجح كل المحاولات لإثناء قطر عن هذا المنحى، فما كان إلا أن تحركت مصر مع شركائها للضغط علي قطر لتصحيح مواقفها.

اجتماع المنامة

في هذه الأثناء، قررت الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب، أمس، عقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية بالعاصمة البحرينية المنامة، الأحد المقبل. وسيناقش الاجتماع الخطوات المقبلة لمواجهة الدعم القطري للتطرف والإرهاب، في ظل إصرار الدوحة على انتهاج سياستها وصدور قائمة الإرهاب الجديدة التي تؤكد تورط الدوحة في دعم الجماعات والكيانات الإرهابية بالمنطقة. ويعتبر اجتماع المنامة الثاني في الاجتماعات التشاورية حول الأزمة القطرية بعد اجتماع القاهرة الذي عُقد مطلع الشهر الحالي.

وأعلنت صحيفة «عكاظ» السعودية قرب صدور قائمة جديدة للإرهاب، عن الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب. ونقلت الصحيفة عن مسؤول خليجي وصفته بـ«رفيع المستوى»، أن «قائمة جديدة للإرهاب ستصدر عن الدول الأربع المقاطِعة لقطر آتية في الطريق، وأنها ستزلزل قطر».

قناع الضحية

إلى ذلك، أوضح السفير السعودي لدى روسيا، عبدالرحمن بن إبراهيم الرسي، أن قطر تحاول الظهور بمظهر الضحية من خلال المطالبة بتعويضات مالية من جراء المقاطعة المفروضة عليها من قبل دول عربية وإسلامية عدة، مضيفاً أن تلك الدول ليست في حرب مع قطر بل مع «الإرهاب والتطرف».

وخلال مقابلة مع وكالة «سبوتنيك» الروسية الرسمية، تحدث عبدالرحمن الرسي عن الزيارة التي يخطط خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز للقيام بها إلى روسيا قريباً. ونقلت الوكالة عن السفير السعودي في موسكو قوله: إن الأزمة تكمن في قطر التي قال إنه قد سبق لها الموافقة على خطوات ثم امتنعت عن تنفيذها. وتابع الرسي، إن «الدول الداعية لمكافحة الإرهاب ليست في حرب مع قطر، وإنما حربها ضد الإرهاب والتطرف، وما يُطلب من قطر هو نفسه المطلوب من جميع دول العالم وفق القانون الدولي بالتوقف عن دعم وتمويل الإرهاب وإيواء الإرهابيين، ووقف قناتها التلفزيونية الجزيرة التحريض على الإرهاب واستضافة الإرهابيين والترويج لهم».

ورد السفير السعودي على سؤال عن إمكانية فوز قطر بتعويضات مالية من جراء المقاطعة الاقتصادية لها بالقول إن «محاولة الدوحة الظهور بمظهر الضحية لا يعدو كونه محاولة للالتفاف على المطالب التي تتمحور على معالجة ووقف دعم الجماعات الإرهابية، وهذا أسلوب قطر الذي اعتمدته طيلة السنوات الأخيرة وأوصلها لما فيه الآن». وختم السفير إجابته بالقول إنه إذا أرادت قطر العودة إلى محيطها الخليجي، عليها تنفيذ المطالب والالتزامات السابقة، والتوقف عن محاولاتها البائسة لصرف الأنظار عن جوهر المشكلة.

دفاع عن الحوثيين

ودافع سفير قطر في واشنطن مشعل بن حمد آل ثاني عن الانقلابيين الحوثيين وأنصار المخلوع علي صالح، خلال ندوة بالعاصمة الأميركية واشنطن أمس. ووصف قتال دول التحالف لدعم الشرعية باليمن، للانقلابيين بـ«الهجمات الوحشية».

ولفت تصريح آل ثاني غير المسبوق، انتباه رواد مواقع التواصل الاجتماعي، الذين اعتبروا الهجوم على التحالف العربي دفاعا مستميتا عن الحوثيّين وحلفائهم من قطر التي خرجت لتوها من التحالف العربي.

وكتب عبدالرحمن القحطاني على وسم «#سفير_قطر_يدعم_الحوثي» الذي اتسع انتشاره على «تويتر» معلقاً «لا جديد وأمر متوقع قطر في السابق كانت تدعم الإرهاب من تحت الطاولة، الآن بالمكشوف والعلن، فعلا إذا لم تستح فاصنع ما شئت».

واستحضر معلق آخر تصريحات مشابهة لوزير الدفاع القطري عن الحرب في اليمن قائلاً «بالأمس خالد العطية يُثبت خيانة قطر للتحالف واليوم سفيرهم لدى واشنطن مدافعاً عن الحوثيين».

واعتبر مغرد آخر أن دعم قطر للحوثيين غير جديد، وكتب «قطر دعمتهم منذ عام 2006 عندما لعبت دور الوسيط بينهم وبين حكومة اليمن ومن حينها والحوثيون في تقدم مستمر وهذا الشيء مثبت».

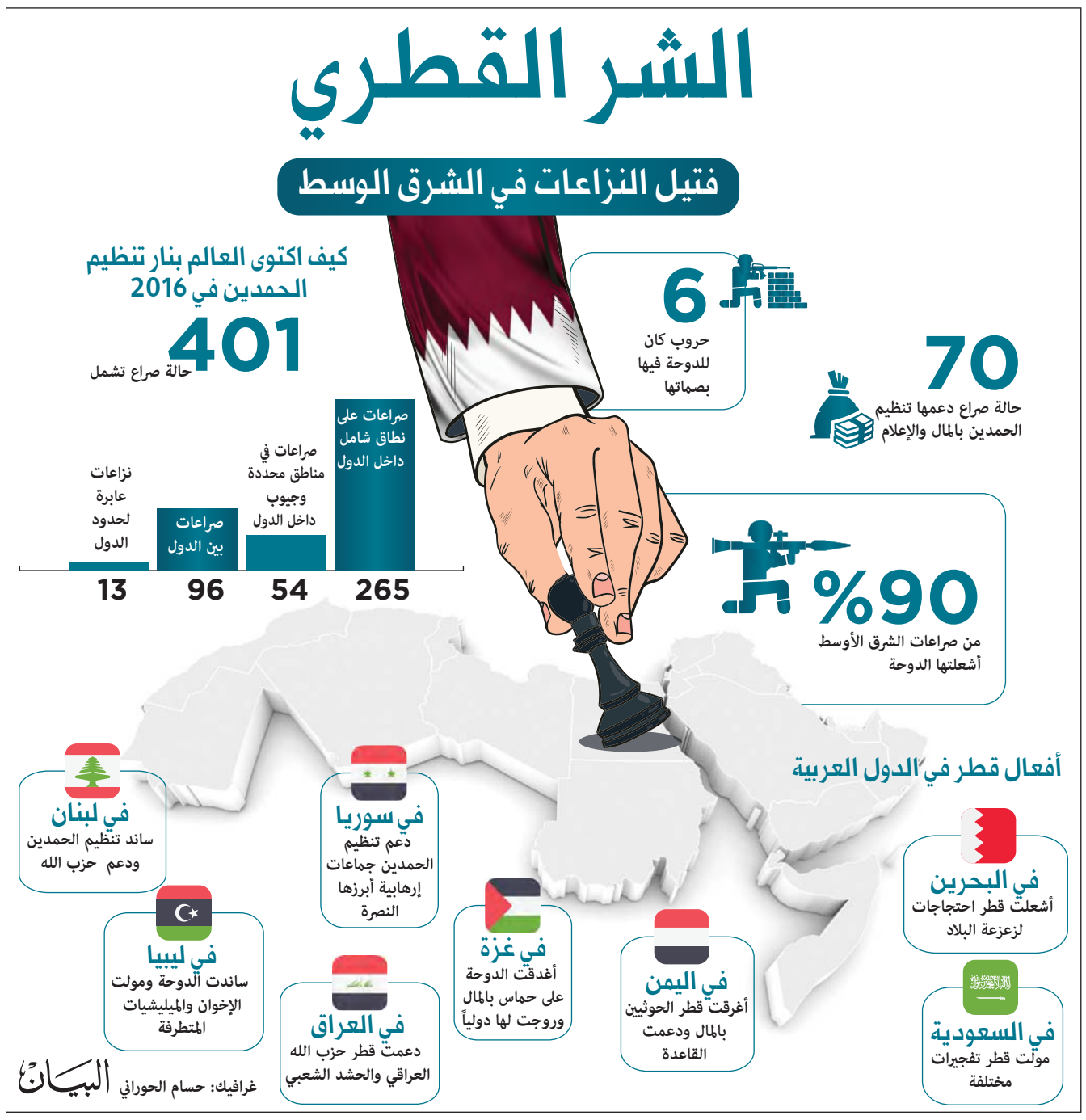

لجنة قانونية لرفع دعاوى على الدول الداعمة للإرهاب تعويضاً لأسر ضحاياه

حملة لملاحقة «تنظيم الحمدين» في الجنائيـ

الهاملي: الدوحة تخالف نظام الأمم المتحدة ولا تلتزم بالاتفاقيات

■ القاهرة – البيان، وام

بعد أن تكشفت الأمور وأصبح واضحاً وضوح الشمس وبالدلائل القاطعة ضلوع قطر في الإرهاب، سواء عبر تنفيذها للعمليات الإرهابية أو عبر تمويله ودعمه بوسائل مختلفة بات «تنظيم الحمدين» قاب قوسين أو أدنى من الجنائية الدولية في لاهاي.

وفي هذا الصدد أعلن مؤتمر «الدعم القانوني لضحايا العمليات الإرهابية» - الذي نظمته الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بالقاهرة تشكيل لجنة قانونية مكونة من عدد من المحامين لرفع دعاوى تطالب بتعويض أسر ضحايا العمليات الإرهابية من الدول الداعمة لها.

وخلص إلى إنشاء لجنة من الخبراء - يكون مقرها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والفيدرالية العربية لحقوق الإنسان - تقوم بالدعم القانوني لضحايا الإرهاب والتنسيق لجمع التوكيلات الرسمية من أهالي الضحايا وتصعيد الشكاوى أمام المحكمة الدولية على غرار «قضية لوكيربي» والاستناد لأسس قانونية لتعويض أسر الشهداء عما فقدوا.

كما شكل المؤتمر فريقاً من المحامين المصريين والعرب والأجانب لاتخاذ الإجراءات القانونية أمام المحاكم الدولية بشأن إدانة مرتكبي جرائم الإرهاب، وتحميل الدول الداعمة له المسؤولية في تعويض ضحاياه، وتقديم المسؤولين المتورطين في دعم وتسهيل عمل تنظيماته إلى العدالة.. إضافة للعمل على توثيق الجرائم الإرهابية والمسؤولين عنها من التنظيمات والدول ومنها قطر.

ودعا المؤتمر -الذي شارك فيه نخبة من المهتمين بقضايا حقوق الإنسان وأساتذة القانون الدولي العام والخبراء القانونيون وممثلون لمؤسسات وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وعدد من أصحاب الشهادات الحية على العمليات الإرهابية- إلى محاسبة الدول الداعمة للإرهاب ومنها قطر مع سحب عضويتها من اللجنة الدولية لمكافحة الإرهاب في مجلس الأمن حتى تتم مساءلتها.

وضع تعريف

وطالب المؤتمر مجلس الأمن بوضع تعريف خاص بضحايا الإرهاب وإلزام الدول به.. وفرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على دولة قطر على غرار القرار رقم 1992 (1998) الذي اتخذ في مجلس الأمن في جلسته 3920 التي انعقدت في 27 أغسطس 1998 وإلزام الدول الداعمة للإرهاب بدفع تعويضات لضحايا الإرهاب على غرار ضحايا «لوكيربي» وإلزام الدولة التي لديها ممتلكات أو أموال للدول الداعمة للإرهاب التحفظ عليها.

كما حض مجلس الأمن على إحالة الجرائم الجنائية إلى محكمة الجنائية الدولية طبقاً لنص المادة 13/ب من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.. داعياً إلى اللجوء لمحكمة العدل الدولية برفع دعوى أمامها والمطالبة بتعويض لضحايا الجرائم الإرهابية بقيمة 10 ملايين دولار لكل ضحية.

كما أوصى بإصدار قانون إجرائي حول قيمة التعويض للضحايا وإنشاء صندوق يخصص لتنفيذ أحكام التعويض لضحايا الإرهاب.. داعياً الدول العربية المصدقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب إلى التصديق على تعديل الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية بشأن تعريف الجريمة الإرهابية وذلك بإدراج النص التالي (التحريض على الجرائم الإرهابية أو الإشادة بها ونشر أو طبع أو إعداد محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أياً كان نوعها للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها بهدف تشجيع ارتكاب تلك الجرائم يعد جريمة إرهابية مع العلم بذلك) ضمن الأفعال المجرمة وهو يتماشى مع قرار مجلس الأمن 1624 (2005) بشأن تجريم التحريض على الإرهاب.

وناقشت الفعاليات مجموعة من القضايا الجوهرية المتعلقة بالإرهاب وهي التشريعات الدولية والإقليمية لمكافحته وسبل تحقيق الإنصاف والحق في جبر الضرر لضحايا الإرهاب.. إضافة إلى شهادات حية من أهالي سيناء الذين يعانون من العمليات الإرهابية.

وهدف المؤتمر إلى الوقوف على سبل مكافحة الإرهاب والحد من مخاطره وحق المواطن في التمتع بالأمن والأمان بمجتمعه.

وتيرة متصاعدة

وقال رئيس الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان أحمد بن ثاني الهاملي - في كلمته بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر، إن الأعمال الإرهابية التي تصاعدت وتيرتها

قطر والإرهاب.. لعبة تذاكٍ مفضوحة

■ اسطنبول – البيان

حين وقعت قطر والولايات المتحدة مذكرة تفاهم حول محاربة الإرهاب ومكافحة تمويله، خلال زيارة وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون إلى الدوحة قبل أسبوعين، كان موقف الدول الداعية لمكافحة الإرهاب من هذه الاتفاقية إيجابياً، ذلك أن الهدف من مقاطعة قطر بدأ يؤتي ثماره على أرض الواقع.

كان السؤال الأساسي في هذه الاتفاقية، لماذا لم توقع قطر من قبل على مثل هذه الاتفاقيات، ولماذا لا تكون قطر سباقة في توقيع مثل هذه الاتفاقيات ما دامت تدعي أنها تكافح الإرهاب.. ولماذا لا توقع قطر على مثل هذه الاتفاقيات مع الدول الداعية لمكافحة الإرهاب التي طالبت منذ البداية بمثل هذه الاتفاقيات، لكن السؤال الأكبر هل ستلتزم قطر بمكافحة الإرهاب؟

تذاك قطري

من الناحية العملية، فإن مطالب الدول الداعية لمكافحة الإرهاب تأتي في إطار الاتفاقية التي وقعتها الدوحة مع واشنطن، لكن قطر ومن خلال السياسة التقليدية المتبعة وهي التدويل، ذهبت إلى توقيع هذه الاتفاقية مع واشنطن ورفضت ذات المطالب التي قدمتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب.. إذاً، نحن أمام محاولة تذاكٍ قطرية لن تنطلي على أحد، ذلكً أنها تدعي مكافحة الإرهاب مع واشنطن وتعمل على تغذيته في المنطقة.

ألاعيب مفضوحة

يقول قائد أحد الفصائل السورية في الداخل، لا يمكن لقطر أن تتخلى عن دعم القوى المتطرفة في سوريا، ذلك أن هذه القوى هي الحليف الوحيد لقطر في الداخل السوري. ويضيف في تصريح لـ«البيان»، إن طريق مكافحة الإرهاب واضح، والسؤال هل تتوقف قطر التي وقعت مع الجانب الأميركي اتفاقية مكافحة الإرهاب بوقف تمويلها لجبهة النصرة في إدلب. وأكد أن الدوحة تحاول التذاكي على المجتمع الدولي إلا أن كل هذه الألاعيب باتت مفضوحة -على الأقل- بالنسبة للشعب السوري. وفي هذا الإطار يمكن قراءة تمدد جبهة النصرة في مدينة إدلب، فالمعروف أن جبهة النصرة تتلقى التمويل من الدوحة، وفي ظل الصراع الأخير على مدينة إدلب، تبين أن جبهة النصرة لا تزال الحليف الاستراتيجي لقطر وهذا ما تبين من خلال الإيعاز لحركة أحرار الشام بحل نفسها لتكون جبهة النصرة وقطر سيدا الإرهاب في الساحة السورية.

الدوحة تقوّض التحول الديمقراطي في ليبيا

750 مليون يورو حجم تمويل قطر للجماعات المتطرفة في ليبيا

■ دبي – البيان

لا يعرف أسرارَ من يدعمون الإرهاب ويموِّلونه إلا مَن عاشوا تفاصيل اللعبة، فلم يتوقف تمويل قطر للجماعات الإرهابية المسلحة في ليبيا ودعمها للمليشيات المتطرفة بالمال والسلاح منذ اندلاع ثورة 17 من فبراير 2011، إذ بلغ حجم التمويل الذي وصل من الدوحة إلى هذه الجماعات المتطرفة منذ ذلك العام نحو 750 مليون يورو، وجاء الدعم القطري كذلك من خلال دعم شخصيات من أطياف مختلفة مثل رجال دين ومنهم صديق قطر علي الصلابي وعبدالحكيم بلحاج، وعناصر إرهابية معروفة، ورجال أعمال، وكشفاً للدور القطري التخريبي في ليبيا عرضت قيادة الجيش الوطني الليبي أدلة ووثائق بالصوت والصورة تؤكد تورط دولة قطر رسمياً في دعم الجماعات الإرهابية منذ العام 2011، وتمويل العمليات المسلحة التي حصلت في ليبيا بهدف زعزعة الاستقرار، وضرب عملية التحول الديمقراطي، وذلك بعدما كشف الناطق باسم الجيش الليبي العقيد أحمد المسماري في مؤتمر صحافي كل هذه الأدلة عن جرائم قطر في ليبيا.

ليس ذلك فحسب، بل ساهمت قطر في إرسال 8 آلاف مقاتل من ليبيا إلى سوريا قبل العودة بهم إلى ليبيا، وجرى نقلهم بطائرات قطرية، كما جلبت عدداً من الإرهابيين من الخارج إلى ليبيا لتغرقها بهم، فضلاً عن دعمها سلسلةً من عمليات الاغتيال التي طالت قيادات بارزة من الجنود والضباط والشرطة.

ويوماً بعد يوم يؤكد العالم رفضه لممارسات قطر التي تتنافى مع القيم الإنسانية والمبادئ المتعارف عليها لجهلها أبسط قواعد السياسة، وبعد نبذ قطر لما تقوم به من دمار وخراب إرهابي وقيام الدول الداعية لمكافحة الإرهاب بالإعلان عن مزيد من الكيانات والأفراد ضمن قوائم الإرهاب، فقد عبرت وزارة الخارجية والتعاون الدولي في الحكومة الليبية عن امتنانها وتقديرها للإمارات والسعودية والبحرين ومصر، لتبنيتها طموحات الشعب الليبي التي عُبِّر عنها بجلاء من خلال انتخابات 2012 و2014 النيابية، ومن أهمها درء خطر الإرهاب والمؤسسات والأشخاص الداعمين له في ليبيا، لافتة إلى أن الأمن القومي العربي يزداد بهذه القرارات شجاعة وقوة وصلابة في مواجهة تعنّت قطر.

خليفة حفتر: تمنيت لو لم تكن قطر وراء خراب ليبيا

■ القاهرة – وكالات

أكد قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، أن قطر تلعب دوراً سلبياً في ليبيا بشكل خاص وفي المنطقة بشكل عام، من خلال دعمها للإرهاب والتنظيمات المتطرفة، منوهاً بانعكاسات هذا الدور على الأوضاع في ليبيا.

وأشار حفتر، خلال لقائه وزير الخارجية المصري سامح شكري، إلى الدور السلبي الذي لعبته قطر في المنطقة بشكل عام وفي مصر وليبيا على وجه الخصوص من خلال دعمها للإرهاب والتنظيمات المتطرفة، منوهاً بانعكاسات هذا الدور على الأوضاع في ليبيا.

كما قال حفتر في حوار مع قناة «فرانس 24» أمس، أنّه كان يتمنّى لو لم تكن قطر سببا في خراب ليبيا. وتابع أنّ سياسات قطر كانت وراء كلّ أزمات بلاده و«خرّبت بلداً آمناً بدعمها لجماعات ومنظمات إرهابيّة»، قائلاً إن «ليبيا ستتعافى وقطر عليها مراجعة نفسها». وشدّد خليفة حفتر على أنه لن يكون هناك أيّ علاقة بين ليبيا وقطر «ونحن أبعد من المريخ عنها».

من جانبه، أكد الوزير شكري، خلال اللقاء، على الموقف المصري في إطار دول الرباعي القائم على ضرورة التصدي للتهديدات القطرية للأمن القومي العربي على ضوء مخالفتها لالتزاماتها الدولية في مجال مكافحة الإرهاب.

وهنأ شكري، قائد الجيش الوطني الليبي، بالنتائج التي أسفر عنها لقاؤه مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي فايز السراج، في فرنسا، والتي تمثل خطوة مهمة لحلحلة الأوضاع في ليبيا ورأب الصدع بين مختلف الأطراف.

وأشار شكري إلى أهمية البنود التي تضمنها البيان المشترك الصادر عن اللقاء، مؤكداً ثقة مصر في أن العمل المشترك سيساعد في التوصل إلى حلول ترضي جميع الأطراف، وتتيح الانتقال إلى مرحلة إعادة بناء الدولة الليبية ومعالجة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الإرهاب واستعادة الأمن.

وأعرب المشير حفتر عن تقديره العميق لما تبذله مصر من جهود لتفعيل المسار السياسي من خلال الحل السلمي والحوار بين كافة الأطراف الليبية، مؤكداً خصوصية العلاقة التي تربط بين البلدين الشقيقين، ومثمناً في هذا الصدد الدور المصري المحوري والرائد في المنطقة، ومواقف القيادة السياسية المصرية الداعمة ليس فقط لليبيا ولكن للأمة العربية كلها، ومشدداً على أن مساندة ودعم مصر لليبيا هي ما مكنتها من الصمود أمام التحديات الجسام التي واجهتها على مختلف الأصعدة. كما أعرب حفتر عن تعازيه في ضحايا الحادث الإرهابي في سيناء. وهو ما عقب عليه وزير الخارجية بأن مصر ستواصل حربها ضد الإرهاب، مثمناً في ذات السياق الدور الذي يقوم به الجيش الوطني الليبي في مكافحة الإرهاب.

خبير قانوني مصري: «تنظيم الحمدين» سيحاكم دولياً

أعلن الخبير القانوني المصري عصام شيحة أنه سيتم التوجه إلى المحكمة الدولية لتوثيق شهادات ضحايا الإرهاب الممول من قطر. وقال شيحة لـ«سكاي نيوز عربية» إنه «لدى الدولة المصرية لأول مرة ولدى منظمات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن ضحايا الإرهاب من المستندات والأدلة ما يثبت تورط قطر في دعم ومساندة الإرهاب استناداً إلى أدلة دولية وأدلة محلية». وأوضح أن الدليل الدولي يتمثل في تقرير الخزانة الأميركية بشأن قطر. أبوظبي - البيان

عبدالعزيز الخميس: أية سيادة تتحدث عنها الدوحة؟!

الدوحة تحمي مقراتها بقوات تركية وميليشيات إيرانية

■ عبد العزيز الخميس

■ أبوظبي- البيان

تساءل الإعلامي السعودي الباحث في شؤون السياسة العربية وشؤون الشرق الأوسط عبدالعزيز الخميس في جلسة نقاش على قناة «سكاي نيوز عربية» عن نوع السيادة التي يتحدث عنها «تنظيم الحمدين» في الوقت الذي يدخل المحقق الأميركي يأتي من واشنطن ويدخل إلى مكتب النائب العام والنيابة العامة ويفتح الملفات ويراقب الأداء؟

وأضاف متسائلاً: «أي دولة تقبل دخول أجنبي الدخول إلى غرف تحقيقاتها، وأي دولة تقبل تسليم ملف استخباراتها مثل ما فعلت الدوحة التي سلمت ملفاتها لألمانيا».

وتابع قائلاً: «أي دولة تقبل أن يتم حماية مقراتها قوات تركية وميليشيات إيرانية؟» وأردف قائلاً «أي دولة عربية تتحدث عن الكرامة تقبل إبعاد أشخاص من المقاومة الفلسطينية كانوا على أراضيها بطلب من إسرائيل».

13

اتهاماً تضع قطر أمام الجنائية الدولية

1. «تنظيم الحمدين» دعم الإرهاب والتطرف خلال 6 سنوات بـ 165 مليار دولار
2. وزير خارجية قطر محمد بن عبدالرحمن آل ثاني اعترف بدعم بلاده للإرهاب
3. أثبتت تقارير دعم الدوحة وطهران للمتطرفين
4. قطر تؤوي 89 إرهابياً مطلوباً من عدة دول عربية، وترفض تسليمهم
5. الدوحة متورطة في اغتيال السفير الأميركي في ليبيا
6. دعمت إرهابيي مجلس شورى «مجاهدي درنة الليبي»، بملايين الدولارات
7. مولت إرهابي «جبهة النصرة» بملايين الدولارات
8. استضافت 100 عضو من حركة طالبان الأفغانية
9. دعمت ميليشيات حزب الله في تنفيذ مخططاته التخريبية في المنطقة خاصة في بيروت
10. تمويل مفتوح لجماعة الإخوان الإرهابية
11. دعمت إرهابيي شمال مالي بالمال والسلاح
12. تورطت في تنفيذ عدد من الاغتيالات لشخصيات عامة وسياسيين وزعماء دول
13. الدوحة أخفت العقل المدبر لهجمات 11 سبتمبر خالد شيخ محمد، ووفرت له الحماية من الاعتقال

غرافيك: محمد أبوعبيدة

البيان

ـة الدولية

في السنوات الأخيرة تمثل تهديداً خطيراً على أمن وحياة البشر وحضارتهم واعتداءً صارخاً على حزمة الحقوق والحريات التي أقرتها المواثيق والاتفاقيات الدولية كافة وأهمها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي.

ونوه إلى أن الإرهاب يكتسح العديد من الحقوق والحريات الأخرى كالحق في التملك والتنقل والسكن والثقافة والتعليم وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعي، ويعد انتهاكاً لسيادة حكم القانون والقوانين الدولية الإنسانية.

وأضاف الهاملي أن الإرهاب -استناداً للقانون الدولي- يعد جريمة دولية كونه يتسبب في المساس بحق أساسي وجوهري من حقوق الإنسان.. موضحاً أنه وانطلاقاً من ذلك.. فإن مسؤولية مكافحته تعد بالضرورة مسؤولية جماعية لا تقتصر على دولة دون أخرى أو مجتمع دون آخر، ولذا وجب التنسيق والتكثيف للجهود الدولية المشتركة للتصدي ومحاربة الإرهاب باعتباره جريمة منظمة عابرة للحدود على المستويات الأمنية والفكرية والثقافية والإعلامية والعمل الجاد والمضني في إطار بوتقة واحدة هدفها الأول والأخير القضاء على هذه الجريمة الفتاكة أو على الأقل الحد من تداعياتها وتأثيراتها السلبية.

وأشار إلى أن الأزمة القطرية الراهنة تكشف عن المشاكل التي تنجم عن عدم تعاون الدول في مكافحة الإرهاب، لاسيما مع جيرانها المباشرين.

ونوه إلى أن سلوك قطر -كما أنه يتعارض مع الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب والتطرف- فإنه يتعارض أيضاً مع الجهود العالمية ما يعرض الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب للخطر..

مضيفاً: «ولذا.. لم يكن من المفاجئ فقد جيران قطر صبرهم إزاء سياساتها الداعمة للإرهاب».

وأكد أن قطر لا تخالف فقط نظام الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بل لا تلتزم بالاتفاقيات التي وقعتها مع دول مجلس التعاون الخليجي والتي تلزم جميع الموقعين عليها بمكافحة مصادر التطرف والإرهاب.

ولفت الهاملي إلى مرور أكثر من 50 يوماً على مقاطعة الدول الأربع (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) لقطر، والتي بدأت بعد استمرار تورط الدوحة في عمليات دعم وتمويل الإرهاب.

الالتزام بالاتفاقيات

وفي هذا الإطار.. أشار إلى التأكيد على أن موقف الدول الأربع يقوم على أهمية الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق والقرارات الدولية والمبادئ المستقرة في مواثيق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي واتفاقيات مكافحة الإرهاب الدولي مع التشديد على الالتزام بمكافحة التطرف والإرهاب بكافة صورهما ومنع تمويلهما أو توفير الملاذات الآمنة وإيقاف كافة أعمال التحريض وخطاب الحض على الكراهية أو العنف والالتزام الكامل باتفاق الرياض لعام 2013 والاتفاق التكميلي وآلياته التنفيذية لعام 2014 في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وقال الهاملي: «كما أن الدول الأربع المقاطعة شددت على أن التدابير المتخذة والمستمرة من قبلها هي نتيجة لمخالفة دولة قطر لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وتدخلاتها المستمرة في شؤون الدول العربية ودعمها للتطرف والإرهاب، وما ترتب على ذلك من تهديدات لأمن المنطقة بل والعالم أجمع.

وأكد الهاملي أن دعم الدوحة للإرهاب ليس وجهة نظر خليجية وعربية، بل أدلة شاملة تتهيأ معها الدول المقاطعة لتجهيز ملف يحمل كل البراهين التي تثبت تورط قطر وخروجها لمدارات تدعم الإرهاب وتقوض استقرار جيرانها ومن هم خارج محيطها أيضاً.. ولذا فلا مجال أمام الدوحة إلا العودة إلى محيطها الخليجي والعربي ووقف تمويل الإرهاب والتدخل في شؤون دول المنطقة وتنفيذ المطلوب منها.

ودعا الهاملي دول العالم الحر وكل قوى المجتمع المدني إلى أن تتحد وتتضافر في مكافحتها وتصديها لإرهاب «داعش» وأخواتها باعتبار ذلك معركة الإنسانية كلها وظاهرة تمس كل الدول والشعوب وتؤثر في السلم والأمن الدوليين وتتطلب تفعيل التضامن الدولي في مواجهته.

وشدد على أن مسؤولية مكافحة الإرهاب مسؤولية جماعية لا تقتصر على الحكومات بل تشمل مختلف فعاليات المجتمع ومنها منظمات المجتمع المدني التي تقوم بأدوار مهمة في شتى مجالات الحياة.. وخصوصاً ذات الصلة بأمور الوطن والمواطنة والمصلحة الوطنية، وتمتلك برامج واضحة ومنتظمة تسهم في تعزيز الأمن والاستقرار وأجواء التسامح والسلم الأهلي في المجتمع وتهتم بمحاربة الإرهاب والفكر المتطرف.

وطالب الهاملي الأمم المتحدة والدول صاحبة القرار في عالمنا والمجتمع الدولي إلى اعتماد استراتيجية أكثر فاعلية في مواجهة الإرهاب أينما حل، وفي تجفيف منابعه ومعاقبة الدول والمنظمات الداعمة له، ووفاء كل دول العالم بشكل قاطع ودون تمييز بالالتزامات التي قطعتها على نفسها وفقاً للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

تصفية التوتر

وذكر الهاملي أن هذه الاستراتيجية ينبغي أن تعتمد أيضاً على تصفية بؤر التوتر في العالم وحل وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

فبركة جديدة من «الجزيرة» بشأن الجيش المصري وغزة

■ القاهرة ـ وكالات

بادعاء التحدث إلى مصادر رسمية، وفبركة تصريحات، تواصل مواقع قطرية تضليلها الإعلامي، مستهدفة هذه المرة جهود الجيش المصري بسيناء، وذلك من خلال الحصول على «قصة صحافية قوية» وفق ما وصفتها إحدى الصحافيات بالموقع الإنجليزي لقناة «الجزيرة». بدأت «القضية» من مشهدها الأخير، فالقصة التي تخيلتها صحافية «الجزيرة» لم تحقق، رغم مصادرها المزعومة وتصريحاتها المفبركة، الانتشار والتداول المأمول على نطاق واسع، ورغم نشرها منذ مايو الماضي. وما أثار الموضوع أخيراً كان رد فعل رئيس الجالية المصرية في غزة، عادل عبدالرحمن، حين وقعت عيناه بالصدفة على قصة منشورة بالموقع الإنجليزي لـ«الجزيرة»، قيل إنه مصدرها الرئيس.

وصُدم عبدالرحمن عند اكتشافه «الحديث الخيالي» إلى صحافية لا يعرفها ولم يقابلها، كما فوجئ بالتصريحات المنسوبة إليه زوراً، والتي لا يمكن أبداً أن تعبر عن موقفه الشخصي أو الرسمي، وفقاً لما قاله لاحقاً. أما القصة فكانت عن مزاعم هجرة أسر مصرية إلى قطاع غزة، إثر ضررها من عمليات بشمال سيناء، حيث يخوض الجيش المصري حرباً ضد الإرهابيين. واحتوت القصة على تصريحات مفبركة، وضعت على لسان عبدالرحمن، تؤكد هذه المزاعم بأرقام عدد الأسر، والقرى التي يسكنونها، والجمعيات الخيرية التي تتولى أمورها.

وفي حديث لـ«سكاي نيوز عربية»، نفى رئيس الجالية المصرية صحة القصة المنشورة على الموقع الإنجليزي لـ«الجزيرة» جملة وتفصيلاً، قائلاً إن «المقصود بهذه القصة إهانة الجيش المصري». وقبل اتخاذ عبدالرحمن الإجراءات الرسمية المعتادة في مثل هذه الحالات، فضّل أولاً التحدث إلى الصحافية، وهو ما حدث خلال الأسبوع الثاني من يوليو الجاري. وخلال الاتصال الهاتفي المسجل، الذي نشرته صحيفة «الوطن» المصرية على موقعها الإلكتروني، طلب عبدالرحمن من صحافية الجزيرة الاعتذار، على الموقع، على نشر مثل هذا الموضوع «المفبرك». كما ذكر عبدالرحمن في شكوى رسمية وجهها إلى نقيب ونقابة الصحافيين في غزة، الاثنين الماضي، أنه «منحها 48 ساعة من أجل تصحيح القصة والاعتذار، وهو الأمر الذي لم يحدث»، ما دفعه لكتابة الشكوى. وأكد رئيس الجالية المصرية لـ«سكاي نيوز عربية» أن نقابة الصحافيين في غزة بدأت بالفعل اتخاذ إجراءاتها القانونية ضد صحافية «الجزيرة»، قائلاً إن المكتب القانوني التابع لها بصدد اتخاذ إجراءات أخرى لعدم الالتزام بالاعتذار، واكتفاء موقع «الجزيرة» الإنجليزي بتنويه مبهم ومقتضب عن اقتباس غير دقيق جاء على لسان عبدالرحمن تمت إزالته لاحقاً. وأضاف عبدالرحمن «سنقاضي الموقع الإنجليزي للجزيرة في مصر»، مشيراً إلى ضرورة «تلجيم وتحجيم» مثل هذه الادعاءات ضد الجيش المصري، والالتزام بعدم التضليل الإعلامي أو نشر قصص خبرية دون مصادر. وعلى الجانب الآخر، جاء رد الصحافية على فبركتها للتصريحات ونشرها مزاعم دون أي سند، بطريقة تتنافى مع بديهيات الصحافة. وقالت خلال المكالمة الهاتفية مع عبد الرحمن التي نشرتها جريدة «الوطن»: «حسيت إني أحتاج أقوّي القصة بتصريحات من الناطقين باسم المصريين في قطاع غزة وحاولت أوصل لحضرتك أكتر من مرة. ليه مكبرها. لم أعتقد أن الأمر سيصل لهذا الحد».

قطر تسخر عمالة كورية شمالية لصالح برنامج حكومتهم النووي

حلف إخواني ثلاثي شرير يربط الدوحة ببيونغ يانغ وطهران

■ إعداد ـ عمر حرزالله

تطرقت وسائل إعلام عالمية لصلات قطر بالأنظمة الفاسدة حول العالم، وآخرها ما نشره موقع «ذا هيل» أخيراً، مشيراً إلى علاقة قطر بنظام كوريا الشمالية الذي نعته الرئيس الأميركي دونالد ترامب بـ «الوحشي»، وذلك من خلال توظيف مواطني الدولة الشيوعية وجنودها لديها كعمال.

وتعتبر العملة الصعبة التي تحصل عليها بيونغ يانغ من خلال عمالتها التي تعمل بالخارج، وفي قطر على وجه الخصوص، والتي يتم تدويرها كل ثلاث سنوات، أداة مهمة لدعم الاقتصاد الهش لتلك الدولة المعزولة والمثيرة للجدل.

وهناك ما يربو على ثلاثة آلاف عامل كوري شمالي مهاجر يعملون في مواقع البناء الخاصة بكأس العالم الذي سيقام في قطر في عام 2022، وذلك على الرغم من العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي ضد كوريا الشمالية. ومنذ أن قررت «الفيفا» استضافة قطر لنهائيات

■ استغلال قطري للعمالة لا سيما الكوريين الشماليين | أرشيفية

حلف خطير

إجمالاً، فإن حلف الدوحة- طهران- بيونغ يانغ الإخواني يشكل خطراً على المنطقة والعالم، وهناك مطالبات بتنسيق جهود المجتمع الدولي للتخلص من هذا الحلف الثلاثي الشرير.

كأس العالم، في مدينة لوسيل القطرية، يتدفق العمال عليها بصورة متواصلة على الرغم من أن الدوحة تحت المجهر وتخضع للمراقبة بسبب دعمها للتطرف والإرهاب.

ويوقع العمال الكوريون الشماليون عقودهم مع شركات المقاولات القطرية المحلية من خلال شركات التوظيف الشيوعية العاملة في قطر والمختصة بمقاولات البناء، ومنها سودو، جونميونغ، نامغانغ وجينكو.

استيلاء مادي

ويأمل العمال الكوريون الشماليون جمع مكتسباتهم حال عودتهم إلى بلادهم، ولكن بحسب العديد من شهادات المنشقين والخبراء، لا يتلقى أولئك العمال أكثر من 10 في المئة من رواتبهم بعد عودتهم، ومعظمهم لا يتلقى شيئا، بينما تستولي الحكومة الشيوعية على معظم أجورهم بالعملة الصعبة. وبكلمات أخرى، فإن دخل العمالة الكورية الشمالية الذين يعملون كالعبيد في قطر، تتلقاه حكومة بيونغ يانغ وتمول به برنامجها النووي القاتل وبرنامج الصواريخ. وبمعنى آخر، فإن قطر إلى جانب حليفتها إيران، التي تمتلك برامج نووية وصاروخية خاصة بها، تكونان مع كوريا الشمالية حلفا ثلاثيا من الإرهاب الذي يتحدى استقرار العالم.

وتتشارك حكومتي بيونغ يانغ وطهران التكنولوجيا الخاصة بمجال الصواريخ، ويبدو ذلك جليا في تطوير منظومات أسلحة أجريت عليها اختبارات تحت سمع وبصر العالم. وهذه العلاقة العسكرية تعود لعقود عدة.

مقيمون عائدون من قطر لـ«البيان»:

الوضع أسوأ مما ترصده وسائل الإعلام

العائدون أكدوا وجود حالة متزايدة من التململ والخوف والقلق في الدوحة

القطريون يتحدثون في مجالسهم عن عزلة تميم بن حمد

■ تونس ـ البيان

أكد عدد من المقيمين في قطر والذين غادروها لقضاء إجازة الصيف، أن الوضع في الدوحة صعب للغاية، وأن الواقع على الأرض ليس كما يحاول «تنظيم الحمدين» وصفه.

وأوضح صحافي، رفض ذكر هويته لأسباب تتعلق بسلامته الشخصية، أن هناك حالة تململ بين القطريين مقابل هلع في صفوف المقيمين العرب والأجانب. وأضاف لـ«البيان» أن القطريين يشعرون بقلق شديد على مستقبل بلادهم في ظل حالة العزلة التي تمر بها نتيجة إصرار النظام على السير في الاتجاه الخطأ، مشيرا إلى أنه عند اندلاع الأزمة ساد اعتقاد لدى أغلبية الشعب القطري والمقيمين بأن قرار المقاطعة لن يستمر أكثر من أسبوع أو أسبوعين، اعتماداً على شائعات سربتها المخابرات القطرية تفيد بأن دولاً غربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة تضغط على الدول الداعية لمكافحة الإرهاب لتطبيع العلاقات مع الدوحة، ولكن بعد مرور الشهر الأول، شعر القطريون بأن لا حل لأزمة بلادهم إلا باعتراف النظام بأخطائه، وطرق أبواب الرياض للإعلان من هناك عن الاستجابة لشروط الرباعي العربي.

حراسة مشددة

وأضاف الصحافي أن القطريين يتحدثون في مجالسهم عن عزلة أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني الذي يخضع لحراسة مشددة من قبل عناصر أمنية وعسكرية مرتبطة بتنظيم الإخوان، وقد تم اختيارهم على هذا الأساس، إلى جانب عناصر من الحرس الثوري الإيراني، كما يتحدثون عن خوف حاشية الأمير من إمكانية حدوث انقلاب عليه من قبل بعض مراكز النفوذ التي يحركها في الخفاء رئيس الوزراء السابق حمد بن جاسم آل ثاني الذي يحاول العودة بقوة إلى السيطرة على القرار السياسي والاقتصادي في البلاد.

وبات واضحاً أن القطريين اكتشفوا من خلال وسائل الإعلام العربية ما كانوا يجهلونه عن سيطرة أطراف خارجية على القرار السياسي في بلادهم، وتورط نظامهم في دعم الإرهاب والتآمر على دول الجوار الخليجية والدول العربية الأخرى، وهو ما جعل المواطن القطري يتحدث عن الدفع به إلى دفع ثمن مغامرات نظام فاقد أهلية الحكم.

وضع غامض

وقال عائد آخر من الدوحة وهو أستاذ جامعي في العلوم السياسية إن الأسعار في قطر تضاعفت مرارا بعد أن باتت السلع الغذائية تصل البلاد عن طريق الجو، كما يبدو الوضع الاقتصادي غامضا ما جعل المقيمين الأجانب يعيشون حالة من الهلع خشية انهيار الريال القطري وما يمثله ذلك من خطر على مدخراتهم، لافتا إلى أن مؤسسات عدة أعدت لوائح للعمالة المهيأة للطرد، خصوصا مع استمرار إصرار تنظيم الحمدين على التمسك بمواقفه الداعمة للإرهاب.

وأشار الى أن النخب القطرية باتت تخشى الحديث في الوضع الداخلي للبلاد بعد الحديث عن قيام النظام القطري بتجنيد مئات من المقيمين العرب من جنسيات مختلفة للتعاون مع أجهزة الأمن والمخابرات لرصد المواقف المنتقدة لإصرار تنظيم الحمدين على الاستمرار في عناده وتمسكه بمواقفه السابقة وعدم موافقته على تنفيذ الشروط المعروضة عليه من داخل البيت الخليجي لاستعادة موقعه الإقليمي والدولي.

وأضاف الأستاذ الجامعي أن السلطات القطرية تشعر بعمق الأزمة وبحجم الورطة التي وجدت نفسها فيها، ولكن هناك أطراف داخل مؤسسة الحكم تدفع نحو المزيد من التأزيم وهي تعتمد في ذلك على مواقف الإرهابي المدعو يوسف القرضاوي والنائب السابق في الكنيست الإسرائيلي عزمي بشارة ولوبيات الإخوان التي تسيطر على جانب مهم من مركزية الحكم في الدوحة.

وبحسب عدد ممن غادروا الدوحة خلال الأسبوع الماضي، فإن الرأي العام القطري بات يدرك أن المقاطعة قد تستمر لأشهر وربما أعوام أخرى إذا لم يخضع تنظيم الحمدين للشروط العربية، وهو ما يعني أن القوى الأجنبية بما فيها تركيا، ستتخلى عن تميم، وستدفع نحو تغيير في الحكم لفائدة شخصية قادرة على استيعاب الوضع، وتجاوز الأزمة، خصوصا وأن الشعب القطري يدرك أن العالم تخلى عن النظام الحالي، وأن الدول الخليجية والعربية لن تتنازل عن شروطها لرفع العقوبات المسلطة عليه.

وضع أسوأ

ويرى مراقبون غادروا الدوحة أن الوضع داخل قطر أسوأ بكثير مما تصفه وسائل الإعلام العربية والأجنبية، فالقطريون يرون أن بلادهم باتت خاضعة بالكامل للوبيات أجنبية تتصرف في السلطة والثروة وتحمل السلاح بدلاً عنهم، وهم غير راضين عن القطيعة مع دول الجوار الخليجية ومع مصر، ويرون في العزلة التي يمرون بها نتاجا طبيعيا للمؤامرات التي تم الكشف عنها والتي تورط فيها تنظيم الحمدين، وأن هذه الوضعية أثرت على الاقتصاد المحلي وخاصة على مجالات التجارة والسياحة، بينما يشعر المقيمون الأجانب بحالة من القلق والخوف على مستقبلهم في ظل ارتفاع الأسعار وفقدان الأمان وضبابية الموقف السياسي، واضطرار مؤسسات عدة للاستغناء على نسبة مهمة من العمالة نتيجة تراجع الأداء والجدوى الاقتصادية.

رأي

الحبيب الأسود

بين حرية التعبير وحرية التفجير

يدرك النظام القطري قبل غيره أنه أطلق قناة «الجزيرة» في نوفمبر 1996، لا لتكون وسيلة إعلام تلاحق الخبر وتحتضن الرأي والرأي الآخر، وإنما لتكون منظمة حكومية ذات واجهة تلفزيونية، تخفي وراءها وظائف استخباراتية ودبلوماسية ودعائية ودعوية وبحثية، وأذرعاً للتجسس والاختراق الأمني والتحريض الاجتماعي والاستقطاب والتجنيد، والتدريب التنظيمي المرتبط أساساً بجماعة الإخوان كونها تمثل الجناح السياسي داخل مؤسسة الحكم في الداخل.

وعلى امتداد 20 عاماً، نجحت القناة في القيام بدورها، لا كحاضنة للإرهاب أو محرضة عليه فحسب، ولكن كمخترقة للأنظمة والحكومات وأجهزتها، وكجسر للتواصل بين الجماعات الإرهابية وتنظيم الحمدين، وكغرفة عمليات في ساحات الصراع لتأجيج لهب القتال بين الفرقاء، وبلغ بها الأمر أن تتحول إلى جهاز لرصد التحركات وتحديد الإحداثيات الميدانية والدفع بها إلى سلطات القرار السياسي لاستعمالها في خدمة تحالفات مشبوهة مع الأعداء بمختلف هوياتهم ومسمياتهم.

كما مثّلت «الجزيرة» جناحاً دعائياً لكل الجماعات المتمردة، والساعية للحكم بقوة السلاح، أو بالنشاط الإرهابي الممنهج من أفغانستان إلى شمال مالي، مروراً بالبحرين والعراق وسوريا وليبيا واليمن ومصر وفلسطين والصومال، ودفعت بخبرائها وإعلامييها لتنظيم الدورات التدريبية لعصابات الإخوان ومن يتحالف معهم، وفتحت استوديوهاتها لمن تصفهم بالناشطين الحقوقيين والسياسيين، وهم في أغلبهم من المعارضات الراديكالية التي تتآمر ضد دولها وشعوبها ومجتمعاتها، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بجهاز المخابرات القطري، وبالإدارة المالية للديوان الأميري، حيث يُدفع بسخاء لكل من يبدو عليه الاستعداد لتبني المشروع التخريبي في المنطقة ومبايعة شيخ الفتنة المدعو يوسف القرضاوي على السمع والطاعة.

ومنذ أوائل 2011 كشفت «الجزيرة» عن نفسها كمنظمة إرهابية تقف بقوة وراء التحالف الوثيق بين الإخوان و«القاعدة»، وتقوم بالتجييش والتحريض والتشجيع على سفك الدماء وقتل الأبرياء بدعوى تأييدهم للأنظمة الحاكمة، ولا ترى مانعاً من فبركة الأخبار وتزييف الوقائع والتلاعب بالمعلومات واعتماد الخدع المرئية من خلال أشرطة مصورة يتم تركيبها حسب الاتجاه العام للمشروع التخريبي، إضافة إلى استضافة العناصر الإرهابية وتقديمهم على أنهم ثوار من أجل الحرية، وترويج الفتاوى الدينية التي تبيح القتل والتمرد المسلح والسبي والأسر والاستحواذ على ممتلكات عامة وخاصة واعتبارها غنائم للفاتحين.

واليوم تجد «الجزيرة» من يدافع عنها باسم الدفاع عن حرية التعبير، في حين أنها لم تمارس إلا حرية التفجير، تفجير دول من الداخل وتفجير أنظمة ومجتمعات، وتفجير القنابل والعبوات والأحزمة الناسفة، ومن ينظر إلى مشاهد الخراب من الموصل إلى سرت ومن حلب إلى بنغازي ومن الرمادي إلى غزة، يدرك حجم الإجرام باسم الإعلام، كحجم الإرهاب باسم الإسلام، ويعلم أن ما فعلته منظمة «الجزيرة» الإرهابية يدخل تحت بنود الجرائم ضد البشرية، ويوضع في خانة الإبادة الجماعية، أما شرعاً فقد كانت أداة للفتنة، والفتنة أشد من القتل.

إن النظام القطري أول من يضحك من كل من يدافع عن «الجزيرة» كوسيلة إعلام، فهو الذي يعرف الأكمة وما وراءها، ولكنه كذلك الأكثر دفاعاً عن تلك المنظمة الإرهابية، لأنه يعتبرها شوكته السامة التي لا يكون له بدونها موقع في جحر العقارب.

سياسة الدوحة تُغري الأطماع الإيرانية في المنطقة

الدوحة أخطأت باعتقادها أن بإمكانها الصمود أمام الإجراءات

■ رام الله ـ محمد الرنتيسي

تبدو قطر كمن يبحث عن مخرج من النافذة، بعد أن أوصدت الأبواب في وجهها، نتيجة لسياسات قيادتها التي شقت الصف العربي والخليجي، وآثرت الارتماء في أحضان الأعداء الذين بدورهم يستغلون كل موقف عربي مؤيد وداعم، كي ينهشوا جسد الأمة العربية والإسلامية.

قطر، تبحث عن آلية للنزول عن الشجرة، بعد مكابرتها وفقدانها الواقعية في التعامل مع أزمتها، فهي تدرك أن لا سبيل لها للخروج من الأزمة إلا بالاستجابة المطالب مع جيرانها، وإلا ستواجه العواقب، وبالتالي لن ينفعها عنادها، لا سيما وأن دولاً عربية وإسلامية أخرى، باتت تقف على خط الانطلاق، نحو تعميم المقاطعة للنظام القطري، واتساع رقعتها.

نقض العهود

وبعد أن ملّت الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، من محاولات التفاهم مع قطر، تبين لها أن النظام القطري، ينقض العهد والميثاق في كل مرة، ومنذ أزمة العام 2014 لم تلتزم الدوحة بما تم التوصل إليه في حينه، للإبقاء على العلاقات معها، بل إنها وعلى سبيل المثال، بدلاً من أن توقف التحريض الإعلامي، عبر قنواتها المعروفة، وفي مقدمتها «الجزيرة» سارعت لدعم وإنشاء مؤسسات إعلامية جديدة، في بلدان عدة، أهمها بريطانيا. وبدلاً من أن تكف عن دعم المنظمات الإرهابية، عمدت إلى منح قادتها الجنسية القطرية، ولم يمضِ وقت طويل، حتى ظهرت بصمات النظام القطري، على عديد الأزمات العربية، فما كان من الإمارات والسعودية والبحرين ومصر، إلا أن أعلنت مقاطعتها لقطر، لكف أذاها عن دول المنطقة. ويرى مراقبون ومحللون سياسيون أن على قطر أن تنصاع لمطالب الدول الأربع، فذلك خير لها من الانجرار وراء مزاعم عدم تأثرها من المقاطعة، ومواصلة ترديد الأكاذيب، حتى تصدقها.

وفي هذا الإطار قال الكاتب والمحلل السياسي الفلسطيني، د. عبدالمجيد سويلم، إن الدوحة أخطأت إلى حد كبير باعتقادها أن بإمكانها الصمود أمام إجراءات الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، لافتاً إلى أن الأيام المقبلة ستشهد خطوات تصعيدية أخرى، وربما نشهد داعمين ومشاركين محتملين في المقاطعة.

حل الأزمة

وأضاف سويلم لـ«البيان»، «كان بالإمكان الوصول إلى حل للأزمة، لو تراجعت قطر عن دعم المنظمات الإرهابية والمتطرفة، وقطعت العلاقة معها، غير أنها صعدت الموقف، من خلال الاستعانة بالظهير الإيراني، المعروف بأطماعه في المنطقة، والتي لا تحتاج لشرح أو تفسير، والظهير التركي، والذي لا شك في أن تدخله بعيد كل البعد عن الوقوف إلى جانب قطر في هذه الأزمة».

في حين، يرى المحلل السياسي محمد اللوباني، أن قطر ستوقع نفسها في المحظور، إن ظنّت أن التصعيد من خلال دخول قوات إيرانية وتركية إلى أراضيها، سيثمر تراجعاً للدول الداعية لمكافحة الإرهاب، وربما يحسم الموقف الأميركي، بالتوجه إلى حل وسط، مشدداً على أن مكابرة قطر، لم تعد مجدية، وحتى تكسب جيرانها، وتبقى في حضنها الدافئ بمجلس التعاون الخليجي، عليها أن تغير من سياستها، التي أضرت بدول المنطقة، بوقف دعم المنظمات الإرهابية الأصولية والمتطرفة، ووقف خطابها الإعلامي المتشدد، وقطع علاقاتها مع إيران، لرد أطماعها في المنطقة العربية.

محللون لـ«البيان»: الدوحة عاصمة التآمر الإخواني

■ تونس، عزة ـ البيان

تكشفت مؤامرات تنظيم الحمدين على دول المنطقة في الداخل القطري، وهو ما خلق حالة من التذمر في أوساط القطريين، بسبب ما يقوم به هذا التنظيم المتحالف مع جماعة الإخوان الإرهابية من زعزعة لاستقرار الدول وبث القلاقل داخلها، وهو ما أقره قادة سابقون في التنظيم الإخواني أنفسهم والذي لا يدع أي مجال للشك في أن تنظيم الحمدين أدى دوراً رائداً في مجال الإرهاب والاغتيالات، وضرب أمن دول المنطقة، ضارباً بكل المواثيق ومبادئ حسن الجوار عرض الحائط، بعد ان حول قطر إلى عاصمة التآمر الإخواني، وموظفاً جهاز المخابرات القطري لخدمة التنظيم الدولي للإخوان.

وبدأت ألاعيب قطر تتكشف من داخل أهل بيتهم، بدعمها للإرهاب وبخاصة التنظيم السري للإخوان، الذي حظي بأكبر دعم مالي وسياسي من قطر، على لسان أحد قادة التنظيم السري للإخوان، حتى سقط تنظيم الحمدين في أعين القطريين الذين يعيشون حالة خوف على مستقبل بلادهم، في ظل وجوده على سدة الحكم في الدوحة.

وأكد خبراء ومحللون وباحثون تونسيون أن التصريحات التي أدلى بها القيادي السابق بالتنظيم السري للإخوان في دولة الإمارات العربية المتحدة عبدالرحمن خليفة بن صبيح السويدي، كشفت عن طبيعة التآمر القطري الإخواني المزدوج على الدولة وعلى الوطن العربي عموماً، مؤكدين أنه لا يوجد بلد عربي لم يكتوِ بنار الغدر التي يشعلها حكام الدوحة منذ أن جعلوا من بلادهم مركزاً لمخططات التنظيم العالمي للإخوان الجهنمية.

اعترافات صادمة

وقال النائب البرلماني عبدالرؤوف الماي إن الاعترافات المعروضة على شاشات التلفزيون كانت صادمة، حيث قدمت تفاصيل كاملة عن دعم «تنظيم الحمدين» لـ«التنظيم السري» للإخوان في الإمارات سواء من خلال التدريب أو التمويل أو التأطير أو ربط العلاقات مع وسائل الإعلام والمنظمات الدولية، وذلك من حيث توفير جوازات سفر للإرهابيين لتمكينهم من السفر إلى دول عدة، في إطار نشاطهم المشبوه وتحركاتهم التي حاولوا أن يلفوها بالسرية المطلقة.

وأبرز سفير تونس الأسبق في الألكسو المازري الحداد أن اعترافات السويدي أكدت أن المخطط التخريبي القطري الإخواني يستهدف الجميع، ولا يستثني أية دولة عربية، وهو ما أثبتته الإمارات بالأدلة والبراهين عندما بثت في أكثر من مناسبة اعترافات تفضح الخيانة القطرية وجرائم حكام الدوحة في حق العرب والإنسان حيثما كان.

وبحسب المحلل السياسي عز الدين بن محمود، فإن الاعترافات تعتبر مفاجأة مدوية أدرك من خلالها المراقبون أن قطر تحولت منذ مدة طويلة إلى عاصمة التآمر الإخواني، وأن جهاز المخابرات القطري يخضع بالكامل للتنظيم الدولي للإخوان، وهو ينفذ أجنداته تحت غطاء سياسي توفره القيادة القطرية الخاضعة بدورها لإملاءات شيخ الفتنة المدعو يوسف القرضاوي.

مخطط شيطاني

من جهته، يرى المحلل السياسي منذر ثابت أن اعترافات القيادي السابق بالتنظيم السري للإخوان أكدت أن الخلاف مع قطر ونظامها ليس خلافاً عابراً، وإنما هو صراع من أجل حماية المصير لدول تواجه مخططاً شيطانياً يتحرك تحت مسميات شتى، منها ما هو سياسي وديني واجتماعي وإعلامي وخيري وإنساني.

أدلة دامغة

ومن الأراضي المحتلة، يرى محللون فلسطينيون أن هناك أدلة دامغة تثبت تمويل قطر للارهاب على مدار سنوات ، وتُكذب دفاع قطر عن نفسها، وأيضاً باحتوائها أحد أكبر رؤساء التنظيم السري للإخوان متمثلة في القرضاوي.

ويقول المحلل السياسي كمال الرواغ إن كل الدلة أثبتت احتواء قطر للإرهاب، ومن الطبيعي أن يكون الإرهاب في المنطقة العربية منوطاً بقطر وتمويلها لهم، ودفعها لتخريب المنطقة العربية.

من جهته، يقول الخبير في القانون الدولي د. عبد الكريم شبير إنه لا يجوز تمويل أي جماعات تستخدم لإدارة تقسيم الوطن العربي وإحداث الفوضى بين الدول العربية، معتبراً ذلك جريمة إرهاب لا بد من معاقبة كل من يقوم بدعم أو تقديم أموال لهذه الجماعات، لأن هذه الجماعات خارجة عن القانون، ولا بد من معاقبتها.

وفي السياق، قال المحلل السياسي د. إبراهيم أبراش إن العلاقة بين قطر والإخوان لم تكن خفية على أحد، وإن قيادة قطر كانت تعلن ذلك وتستضيف عناصر هذه الجماعة.

وفي الوقت ذاته، كانت قطر تسخّر قناة الجزيرة لخدمة هذه الجماعات، ولا تنفي ولا تنكر هذا الأمر، وربما الدول الداعية لمكافحة الإرهاب أخذت قرارها، لأنها تأكدت أن قطر مستمرة في دعم الجماعات، وأن هناك علاقة عضوية قوية بين قطر والإخوان.

إدانة واضحة

أما المحلل السياسي أكرم عطالله، فأكد أن الجميع يعرف مدى العلاقة بين قطر والإخوان، وأن قطر تقف خلف كل أنشطة هذه الجماعة، وأن قناة الجزيرة وحدها كانت تدلل على أنها تدعمها، ولكن هذا الاعتراف الآن سيشكّل إدانة واضحة تخرج من حالة التكهنات إلى حالة الدليل على دور قطر في دعم الإخوان والمجموعات السرية والإرهابية غير الإخوان.

■ الإرهاب المدعوم قطرياً اجتاح العديد من دول العالم | أرشيفية

لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأميركي تلوّح بنقل قاعدة العديد

نواب أميركيون: الأموال القطرية تقتلنا ولن نسكت

الإمارات والسعودية تقومان بجهود حثيثة في مكافحة تمويل الإرهاب

لا يمكن السماح لقطر بالاستمرار في سياستها المتهورة الداعمة للإرهاب

واشنطن ـ البيان

بدد سلوك قطر الداعم للإرهاب مجهودتها المكثفة في العاصمة الأميركية واشنطن ومحاولاتها الرامية لصنع موقف أميركي داعم لها ضد الإجراءات التي اتخذتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، وانقلب الموقف داخل مجلس النواب الأميركي ضدها بالكامل، حيث شن نواب في لجنة الشؤون الخارجية هجوماً عنيفاً عليها مؤكدين أنها توفر بيئة متسامحة مع الإرهاب، وشدد النواب خلال جلسة بمقر المجلس، على أن العديد من المنظمات الإرهابية التي تقتل الأميركيين بمال قطري يجمع عبر الافراد والجمعيات الخيرية وبعلم الحكومة، متسائلين في ذات الوقت عن الدور الذي تلعبه الامارة الثرية وهل هي فعلاً تقوم بدور في مكافحة الإرهاب؟ وأورد النواب دلائل على أن قطر وقناة الجزيرة تدعمان بشكل مباشر الإرهاب وتروجان له، واكدوا أن دولة الامارات والمملكة العربية السعودية تقومان بجهود كبيرة لمحاربة تمويل الإرهاب، بينما لا تفعل قطر الشيء ذاته ملوحين بإمكانية نقل قاعدة العديد اذا لم تغير الدوحة سلوكها. وقالت عضو لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب اليانا روس ليتنن إن العديد من الافراد والجمعيات الخيرية في قطر تجمع الاموال للقاعدة وحماس وطالبان وجبهة النصرة وتدعم حتى «داعش» مؤكدة أن العديد من المنظمات الإرهابية التي تقتل الأميركيين تقتلهم بمال قطري، لافتة الى أن العديد من الشخصيات الشنيعة والمطلوبة دوليا تستضيفها قطر وتوفر لها المأوى وتقدم لها الدعم المباشر وغير المباشر.

ملاذ الإرهابيين

وأكدت روس أن قطر قدمت ملاذاً آمناً لخالد شيخ محمد مخطط هجمات 11 سبتمبر وخليفة محمد خليفة المتورط في تمويل الإرهاب في 2012 وهناك دلائل على انه متورط بدعم وتمويل الإرهاب في العراق وسوريا دون استجابة من الدوحة. وأضافت أن الدوحة ظلت هي مقراً لعدد من قيادات طالبان كما استضافت قيادة حماس وحول خالد مشعل رئيس المكتب السياسي السابق للحركة مقره للدوحة.

وأكدت روس على أن سلوك الدوحة يجب أن يتغير وإذا لم يحدث ذلك فإنها تخاطر بخسارة تعاوننا في مسألة القاعدة الجوية. مشددة على انه لا يمكن السماح باستمرار قطر في تنفيذ هذه السياسة المتهورة بناء على أخطاء من الادارات الجمهورية والديمقراطية السابقة. وقالت في لهجة حاسمة: «لا عذر امام ايواء إرهابيين علناً ودعم مجموعات تسعى لالحاق الاذى بحلفائنا».

جهود حثيثة

وأوضحت روس أن الامارات والسعودية تقومان بمجهودات كبيرة في مكافحة تمويل الإرهاب وحققتا تقدماً سريعاً في هذا الاتجاه بينما لاتفعل قطر الامر ذاته مشيرة الى أن الدوحة باتت توفر بيئة متسامحة مع تمويل الإرهاب. واشارت روس الى أن حديث قطر عن بدئها بملاحقة قطريين يمولون المجموعات الإرهابية سراً لانه لا يشكل رادعاً ومن غير المعروف نتائج هذه الملاحقات القانونية.

وفي ذات الاتجاه ذهب عضو لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النواب تيد دويتش، مؤكداً أن قطر داعمة للإرهاب لافتاً في هذا الصدد الى أن الجزيرة استضافت شخصيات دينية تعطي موافقتها على شن هجمات ضد الأميركيين. وطرح عضو لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب داريل عيسى السؤال المفصلي عن دور قطر قائلاً هل فعلا قطر معنا في مكافحة الإرهاب وتمويله؟.

اليانا روس: الدوحة مقر للعديد من الشخصيات الإرهابية الشنيعة

تيد دويتش: الجزيرة تستضيف إرهابيين يدعمون شن هجمات ضد الأميركيين

معهد هادسون الأميركي:

أزمة الدوحة حصيلة تجاوزاتها الضخمة

واشنطن ـ وكالات

أزمة قطر باتت موضوع نقاش في معاهد الأبحاث في العواصم الغربية ونظم معهد هادسون الأميركي حلقة نقاشية بشأن قطر، حيث أكد المشاركون أن الدوحة ومنذ العام 1995 عمدت إلى القيام بتصرفات من دون مواجهة العواقب.وأكد المشاركون أن هذه المغامرات القطرية كان لها إيجابيات من دون سلبيات إلى أن بدأت المقاطعة والفكرة وراءها هي إفهام تنظيم الحمدين أن التداعيات السلبية لهذه التصرفات موجودة. وعدد المشاركون تصرفات قطر الداعمة للتنظيمات الإرهابية على غرار القاعدة وحزب الله وجماعة الإخوان من دون أن تعاني قطر من أي مضاعفات فتحملت دول مثل السعودية ومصر والعراق وليبيا واليمن أعباء ذلك.

انتقادات لاذعة

ووجه المتحدثون انتقادات لاذعة لتنظيم الحمدين بكونه يقوم بأعمال متناقضة فهو يتحدث عن التعاون مع الولايات المتحدة والتوسط مع حركة طالبان.وقال المشاركون إن هناك وسائل ضغط على قطر حيث لا يمكن لأحد أن يستضيف بطولة كأس العالم لكرة القدم والتفاوض مع مقهى مع الإرهابيين للحصول على المال.وأكد المشاركون في الحلقة أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب تريد ضمانات بالتزام قطر بالمطالب على المدى البعيد. وأكد المشاركون في حلقة النقاش أن الأزمة ليست حديثة وإنما تعود إلى سنوات مضت، وقد تمت محاولة لحلها قبل سنوات من خلال اتفاق الرياض في عامي 2013 و2014 غير أن الدوحة تنصلت مما تعهدت به. وبحكم محدودية عدد مواطنيها (313 ألف مواطن فقط وبها مليوني وافد، ما يجعل منها الأقل في نسبة المواطنين إلى إجمالي السكان بين دول المنطقة) سعت قطر التي تتمتع إلى استخدام ثرواتها (تتمتع بأعلى معدل لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم) لتثبيت وجودها في العالم، فمنذ أن قام حمد بالانقلاب على والده في عام 1995، استثمرت قطر مبالغ مكثفة في مناطق مختلف من العالم، منها 40 مليار دولار في بريطانيا وحدها من خلال الاستثمار في مشاريع مثل هارودز، وشراء حصة في «فولكس فاجن». وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى أن وضع قطر على خريطة العالم، شكل محوراً أساسياً للسياسة القطرية، غير أن سياسة مد النفوذ وصلت إلى المنطقة، مع قيام قيامهم بالتدخل في عدة مناطق في العالم العربي، فعلى الرغم من البعد الجغرافي من ليبيا فإن قطر سعت للتدخل بقوة في هذا البلد، كما شارك القطريون بمغامرات عديدة في المنطقة بالاعتماد على مواردهم المالية ولثقتهم بأن ذلك لن ينعكس سلباً عليهم نتيجة عدة عوامل تشمل محدودية عدد سكان قطر، واستضافتها لقاعدة العديد العسكرية الأميركية، وجغرافيتها.

تحمل الأعباء

وأكد أن دولاً أخرى في المنطقة تحملت أعباء التدخلات القطرية، وهو ما لمسناه في مصر والسعودية العراق، وقد شكلت الفدية الضخمة التي دفعتها الدوحة نموذجاً للتدخلات التي تلقي بظلالها سلبا على المنطقة، حيث أن هذه الأموال التي دفعت كفدية للإفراج عن مواطنين قطريين تم اختطافهم لدى قيامهم برحلة صيد في العراق، اتجهت لجهات مرتبطة بحزب الله والقاعدة.. ونحن لا نتحدث عن مبلغ صغير وإنما عن مليار دولار، والتأثيرات السلبية لامتلاك تلك الجهات لمثل هذه الأموال التي تتحول إلى مخططات إرهابية تمتد إلى دول المنطقة (السعودية ومصر والعراق وغيرها). ولفت إلى أن الأمر ينطبق على العلاقة الوثيقة لقطر مع جماعة الإخوان الإرهابية، الذين يشكلون خطراً على المملكة العربية السعودية ومصر موضحاً أن قطر ظلت محمية من التأثيرات السلبية التي تخلقها سياساتها على أمن واستقرار المنطقة، من خلال دعمها للجماعات المتطرفة والإرهابية، ولهذا تم فرض المقاطعة عليها، وهنا فقط بدأ القطريون يتأثرون. مؤكداً أن المقاطعة هي رسالة واضحة لقطر بأن سياساتها المزعزعة لاستقرار المنطقة غير مقبولة على الإطلاق، وسترتد بقوة عليها. وذكر بأن المقاطعة أثمرت علاقات متوترة منذ سنوات، وخاصة مع المملكة العربية السعودية، حيث عملت قناة «الجزيرة» على الدوام على استضافة معارضين ومتشددين وإرهابين، بمن فيهم إرهابيون مدرجون على قائمة الأمم المتحدة للإرهاب.

سفير قطر في روسيا يفضح نوايا «تنظيم الحمدين» التخريبية

قال إن بلاده مستعدة للحرب مع دول مكافحة الإرهاب

دبي ـ البيان

فضح سفير «تنظيم الحمدين» في روسيا نوايا قطر التخريبية في المنطقة والهادفة إلى تصعيد أزمتها الحالية إلى مواجهة عسكرية مع الدول الداعية لمكافحة تمويل الإرهاب والتي أكدت في غير ذات مرة عدم رغبتها في التصعيد وحصر خلافتها مع إمارة الإرهاب في الميدان السياسي.

ونقلت صحيفة برافدا الروسية عن السفير القطري في موسكو هد محمد العطيه أن بلاده مستعدة لحرب الدول المقاطعة للدوحة دبلوماسياً. وفي نفس الوقت أعرب السفير القطري عن أمله في ألا يتطور الوضع إلى مدى أبعد في إشارة لإمكانية تحويل الصراع إلى عسكري. وزعم العطية «أن الإجراءات المتخذة ضد بلاده لا أساس لها» متجاهلاً الكم الهائل من الأدلة والبراهين التي قدمتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب على إيواء الدوحة للعديد من العناصر الإرهابية وقدمت قائمة بـ 68 إرهابياً و22 كياناً متورطين في دعم الإرهاب.

وذهب سفير «تنظيم الحمدين» إلى أن تلك الخطوات تهدد السلام العالمي، وقد يتسبب في فوضى إذا لم تتدخل القوى الدولية وحماة السلام ويساعدون في حل هذه المشكلة -على حد زعمه- في موقف يفضح نوايا المتحكمين في بلاده التخريبية ويعضد ما ذهب إليه حشد الحكومة القطرية للقواعد العسكرية والعسكريين من كل حدب وصوب حتى ضاقت بهم الإمارة الصغيرة.

«قطر وأسرار الخزائن الحديدية» و«أعزاؤنا الأمراء»

كتابان يكشفان المنتفعين من أموال الدوحة في فرنسا

دبي ـ البيان

«قطر وأسرار الخزائن الحديدية» و«أعزاؤنا الأمراء هل هم أصدقاء لنا؟» كتابان صادران في فرنسا للكاتبين الصحافيين كريستيان شينو وجورج ماربرينو، لقيا رواجاً كبيراً بين القراء، حيث تناولا فيهما بالوقائع والأدلة دور المال القطري المشبوه في شراء الذمم، ودعم الدوحة للجماعات المتطرفة والإرهاب مقابل التغاضي عن سياساتها العشوائية في دعم التطرف.

لم يكن يعلم الصحافي الفرنسي الشهير كريستيان شينو، أن الكتابين اللذين أصدرهما بمعية زميله جورج ماربرينو عن قطر ودورها المشبوه في دعم الجماعات المتطرفة، سيتسببان له في توقيف المخابرات القطرية في مطار الدوحة قبل 3 أيام، ولم يشفع له لدى القطريين سوى تدخل السفير الفرنسي ليعود سالماً إلى باريس.

الكتابان حظيا بنسبة إقبال مرتفعة من قبل القراء، وفيهما يميط الكاتبان اللثام عن تفاصيل الرشى القطرية لعدد من رجالات السياسة لإسكاتهم عن فضح المخطط القطري في رعاية الإرهاب. يقول الصحافي كريستيان شينو: «الحمض النووي لقطر هو تنظيم الإخوان، فمنذ مجيء القرضاوي وإقامته في الدوحة أصبح أساس الإيديولوجية القطرية، بل باتوا يعتقدون أن التنظيم الإخواني هو مستقبل العالم العربي، وهذا ما يفسر دعمهم للجماعات المتطرفة، خلال ما سمي بالربيع العربي في ليبيا وتونس ومصر، بل وتجاوزوا كل الخطوط الحمراء في سوريا حين مولوا وسلحوا جبهة النصرة وتنظيمات إرهابية أخرى، وكذلك في ليبيا حين مولوا وسلحوا التنظيمات المتطرفة، مثل كتائب الدفاع عن بنغازي وتنظيم القاعدة، لذلك طرحنا السؤال التالي: ماذا تريد قطر؟ فهي تدعم الإسلام السياسي والإخوان وترتبط بعلاقات مشبوهة مع تنظيمات متشددة في ليبيا وسوريا ومالي والساحل».

تفاصيل

هذان الكتابان يتضمنان تفاصيل بالوثائق عن الأموال القطرية المشبوهة التي تتدفق إلى الشارع السياسي الفرنسي، فهدف شراء أصوات دعائية للدوحة أو لإسكات الأصوات الناقدة لها بسبب دعمها الإرهاب خاصة فيما يتعلق بمحاولة التأثير في صانعي القرار في فرنسا. يقول الكاتب والصحافي الفرنسي جورج مالبرينو: «صورة قطر في فرنسا سيئة لأنها لم تحرص على الوضوح في سياستها وديبلوماسيتها، قطر تركت لدى الرأي العالم الفرنسي صورة الدولة التي تريد شراء فرنسا، وهذا لا يمكن لأن دولاً خليجية لديها استثمارات أكبر في فرنسا، لا تتحدث عن ذلك، بينما القطريون يحبون الفعل والتباهي به، وهذا ما ذكرناه في كتابنا حول علاقة قطر بالجماعات الإرهابية في ليبيا ومصر وسوريا، وهذه الجماعات تحمل أجندات مختلفة عنّا، فلابد من انتهاج الصرامة في مواجهة قطر ومطالبتها بوقف دعمها لجماعات مشبوهة، خاصة أنها استفادت من صمت الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي وخلفه فرانسوا هولاند».

الكتابان يكشفان بالأسماء قائمة كبيرة من المنتفعين من الأموال القطرية مقابل التغاضي عن تمويل الدوحة عن الجماعات المتطرفة في عدة بلدان عربية، وكذلك في أوروبا من بينهم ساسة ورجالات سلطة حصلوا على رشى بصفة شخصية من سفارة قطر في باريس التي اعتادت إرسال الهدايا الثمينة إليهم لشراء الصمت عن الممارسات المدانة قانونياً وأخلاقياً وسياسياً وأمنياً، وتنوعت هذه الهدايا بين الساعات الثمينة والمبالغ النقدية والحقائب ذات العلامات الفاخرة وتذاكر السفر والرحلات الترفيهية المدفوعة مسبقاً.

في تعميم من «المركزي الإماراتي» إلى البنوك والمؤسسات المالية

تجميد أرصدة أفراد وكيانات قائمة الإرهاب الجديدة

إضافة 9 أفراد و9 مؤسسات على القوائم المصرفية

البحث عن وتجميد الحسابات والودائع والاستثمارات الخاصة بالإرهابيين

■ أبوظبي- وام

أصدر مصرف الإمارات المركزي أمس تعميماً إلى البنوك كافة والمؤسسات المالية الأخرى العاملة في الدولة بضرورة البحث عن وتجميد أي حسابات أو ودائع أو استثمارات عائدة لأي من الأشخاص والكيانات، التي أدرجتها دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ومصر على قوائم الإرهاب لديها.

تحديث القوائم

وقال المصرف في بيانه، إنه في إطار جهود كل من دولة الإمارات والمملكة السعودية ومملكة البحرين ومصر الموحدة في مكافحة الإرهاب وجهودهم المستمرة في تحديث القوائم الصادرة في دولهم بأسماء الكيانات والأفراد المدرجين على قوائم الإرهاب، واستناداً إلى قرار مجلس الوزراء لدولة الإمارات «رقم 2017 / 28» بإدراج أسماء 9 أفراد و9 كيانات على قوائم الإرهاب، فقد أصدر المصرف المركزي تعميماً موجهاً إلى البنوك كافة والمؤسسات المالية الأخرى العاملة في الدولة بضرورة البحث عن وتجميد أي حسابات أو ودائع أو استثمارات عائدة لأي من الأشخاص والكيانات الواردة في قرار مجلس الوزراء المذكور أعلاه.

■ المصرف المركزي يلاحق الحسابات والأرصدة المتورطة بالإرهاب | البيان

«كابيتال انتلجينس» تخفض تصنيف 5 منها

تراجع قياسي للودائع الأجنبية في البنوك القطرية

■ دبي - أشرف رفيق والوكالات

تتفاقم معاناة القطاع المصرفي القطري في ظل قلق المتعاملين من انخفاضات الريال، حيث شهدت الودائع الأجنبية في البنوك القطرية تراجعات قياسية، فيما خفضت وكالة تصنيف ائتماني عالمي تصنيف 5 من البنوك القطرية الكبرى وتقترب الدوحة من أزمة سيولة مالية في المستقبل القريب تسببت بوادرها في رفع الفائدة بين البنوك لأعلى سعر منذ سبتمبر 2010 بينما تلاحق الأزمات قطاعات الإنشاءات والسياحة وملف كأس العالم.

وذكرت وكالة «بلومبرغ» أن الودائع الأجنبية تراجعت إلى رقم قياسي لم تصل إليه منذ عامين في البنوك القطرية في الشهر الماضي، حيث يقوم العملاء بسحب ودائعهم منها بعدما قطعت الدول الداعية لمكافحة الإرهاب (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) علاقاتها مع الدوحة بسبب دعمها للإرهاب، والمخاوف من تهاوي أسعار صرف الريال.

وانخفضت الودائع المصرفية في 18 بنكاً قطرياً بنسبة 7,6٪ لتصل إلى 170,6 مليار ريال (47 مليار دولار) في شهر يونيو، مقارنة بالشهر السابق له، وفق بيانات البنك المركزي القطري على موقعه الإلكتروني أمس. ويعد هذا التراجع الأكبر في نسبته وحجمه منذ نوفمبر 2015، حسب البيانات.

ضخ المليارات

وقامت هيئة الاستثمار القطرية -صندوق الاستثمار السيادي للدوحة- بضخ مليارات الدولارات في البنوك القطرية منذ بداية المقاطعة الدبلوماسية لرفع مستوى السيولة النقدية وتخفيف أثر الصدمة المالية التي تعاني منها البنوك، وفق ما قالته مصادر نقلت عنها «بلومبرغ» في وقت سابق.

ونقلت «بلومبرغ» عن كارلا سليم الخبيرة الاقتصادية في «ستاندارد تشارترد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» في رسالة إلكترونية إلى الوكالة الإخبارية إنه كان من المتوقع أن تتراجع السيولة النقدية لدى قطر وتقع تحت ضغوط بسبب قطع الدول الداعية لمكافحة الإرهاب علاقاتها مع الدوحة، في ظل الاعتماد الكبير للبنوك القطرية على مصادر التمويل الخارجي وانخفاض أسعار الطاقة (النفط والغاز).

■ قطاعات الاقتصاد القطري تغرق في طوفان الأزمات | ا ب

ارتفاع الفوائد

وبحسب البيانات جاء التراجع في الودائع الأجنبية (لغير المقيمين)، التي تمثل 22٪ من إجمالي ودائع البنوك القطرية، حتى بعد أن رفعت البنوك المحلية سعر الفائدة لمحاولة جذب المودعين الأجانب.

وارتفع سعر الفائدة بين البنوك القطرية لمدة 3 أشهر، المستخدم لتسعير بعض القروض، إلى 2,52٪ في 17 يوليو، وهو أعلى سعر فائدة بين البنوك لهذه الفترة منذ سبتمبر 2010، عندما بدأت «بلومبرغ» في جمع تلك البيانات وذلك نتيجة ضعف السيولة المصرفية. وتراجع حجم الائتمان الكلي في البنوك القطرية بنسبة 0,6٪ في شهر يونيو ليصل إلى 780 مليار ريال، وفق بيانات «بلومبرغ».

وتتزايد حاجة المصارف القطرية إلى مزيد من الأموال التي تضخها الدولة ومصادر جديدة للتمويل من خارج منطقة الخليج، نظراً لمخاطر قيام مصارف ومستثمرين بسحب مزيد من الأموال في ظل عزلتها.

تهاوي الريال

ورغم ربط الريال القطري عند 3,64 للدولار الأميركي فقد انخفضت العملة القطرية في معاملات بين البنوك الخارجية خلال الأسابيع التالية على اندلاع الأزمة الدبلوماسية، فيما تسابقت البنوك وشركات الصرافة العالمية إضافة إلى وكالات السياحة وشركات السفر إلى وقف التعامل بالريال نظراً للتقلبات الكبيرة في أسعاره .

كما ارتفعت التضخم معدلات في قطر إلى 0,8 ٪ على أساس سنوي في يونيو من 0,1 ٪ في مايو مع ارتفاع تكاليف الواردات لاسيما مع ارتفاع تكلفة الشحن إلى نحو 10 أمثال قيمتها قبل اندلاع الازمة.

وأعلنت وكالة «كابيتال انتلجينس» العالمية أمس تخفيض توقعاتها لـ5 بنوك قطرية.

وقالت الوكالة إنها خفضت توقعاتها المستقبلية من حيث الودائع بالعملة الأجنبية طويلة الأجل لبنك قطر الإسلامي إلى «سلبية»، كما خفضت تصنيف البنك من حيث القوة المالية إلى الفئة ايه، بدلاً من ايه +.

كما أضافت الوكالة أنها خفضت نظرتها المستقبلية من حيث الودائع بالعملة الأجنبية طوية الأجل لبنك قطر الإسلامي الدولي إلى سلبية، وثبتت تصنيفه من حيث القوة المالية على الفئة ايه-.

نزوح الأموال

في الوقت نفسه رجح بنك الكويت الوطني خروج أموال من الجهاز المصرفي القطري حال تصاعد أزمة المقاطعة العربية للدوحة لدعمها الإرهاب.

وقال بنك الكويت: «تعرض الريال القطري للضغوط في الأسواق الآجلة مع تزايد التكهنات المتعلقة بأن المقاطعة المالية الكلية من دول الجوار لقطر قد تؤدي إلى رحيل التدفقات المالية وتشديد ظروف الائتمان وإجبار القطريين على التخلي عن ربط الريال القطري بالدولار الأميركي».

وتابع: «محاولة فك ارتباط الريال القطري بالدولار الأميركي قد تؤدي إلى تقزيم أي منفعة مستقبلية تصب في صالح قطر».

وخفضت «كابيتال انتليجينس» العالمية للتصنيف نظرتها المستقبلية من حيث ودائع العملة الأجنبية طويلة الأجل لبنك الدوحة إلى سلبية، علماً بأن تصنيف قوته المالية يقع في الفئة ايه. وخفضت الوكالة العالمية أيضاً توقعاتها المستقبلية للبنك التجاري (بنك قطر التجاري سابقاً) من حيث الودائع بالعملة الأجنبية طويلة الأجل إلى سلبية، فيما يظل تصنيفه من حيث القوة المالية على الفئة بي بي بي+.

تحول للسلبية

وطال التخفيض أيضاً بنك الأهلي ضمن توقعات الوكالة المستقبلية من حيث الودائع بالعملة الأجنبية طويلة الأجل إلى «سلبية» مع بقاء تصنيف القوة المالية للبنك عند الفئة «ايه-».

يذكر أن وكالة «كابيتال انتليجينس» للتصنيفات تقوم بالتحليلات المالية والتصنيفات منذ عام 1982 وتقوم بتصنيف أكثر من 300 بنك ومؤسسة مالية وإصدار مالي (صكوك وسندات) في 39 دولة وهي مسجلة في الاتحاد الأوروبي.

مأساة اقتصادية

من جهة أخرى، بدد تقرير أميركي التصور الذي تحاول قطر الترويج له بأنها لم تتأثر بمقاطعة الدول الأربع لها، حيث أكد التقرير الذي نشره موقع «فوكس نيوز» الأميركي أن وراء هذا القناع الزائف من اللامبالاة مأساة اقتصادية متوقعة حال استمرار المقاطعة لفترة أطول. وحذر التقرير من أن قطر على وشك التعرض لأزمة سيولة مالية كبرى في المستقبل القريب، من المتوقع أن تلقي بظلالها على الجميع ما سيجبر أصحاب العمل عن الامتناع عن دفع رواتب العمالة، فضلاً عن الاستغناء عن العمال أو هروبهم نتيجة لتأخر رواتبهم خلال المرحلة المقبلة.

كما توقع تقرير «فوكس نيوز» كذلك أزمات قد تنشأ في قطاعات الإنشاءات والخدمة اليومية ورعاية الأطفال، وملف تنظيم كأس العالم 2022.

الإمارات تستبدل المكثفات القطرية

قال مصدران مطلعان إن دولة الإمارات ستستورد أول شحنة نفط من الولايات المتحدة ضمن خطة لإيجاد بدائل لواردات المكثفات القطرية في ضوء المقاطعة العربية للدوحة. وأوقفت الإمارات واردات المكثفات من قطر بعدما قطعت هي والسعودية ومصر والبحرين العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة بسبب تورطها في دعم الإرهاب. وقال المصدران أمس إن «أدنوك» اشترت شحنة مكثفات أميركية عبر مناقصة على أن تصل في سبتمبر. وقال أحد المصدرين إن حجم الشحنة غير معروف لكنها ستصل في ناقلة عملاقة يمكن أن تحمل ما يصل إلى مليوني برميل. وقالت مصادر تجارية إن «أدنوك» لديها عدة خيارات في استيراد بدائل المكثفات في عدد من المناطق. سنغافورة - رويترز

تراجع النشاط التأميني يعصف بأرباح شركات القطاع

مبيعات القطريين تكبّد بورصة الدوحة 343 مليون ريال

■ دبي - رامي سميح

تزايد نزيف الخسائر في بورصة الدوحة خلال التعاملات أمس، حيث تراجعت أسعار الأسهم بشكل ملحوظ فيما تسبب تراجع النشاط التأميني نتيجة الظروف الصعبة للشركات ومعاناة العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية في هبوط أرباح شركات القطاع، حيث تدخل الشركات في نفق مظلم من الخسائر والنتائج المالية الضعيفة التي تنعكس سلباً على أسواق الأسهم وتقلص من جاذبيتها وتعزز عمليات خروج الأموال منها ونزوح الاستثمارات.

وهبطت بورصة قطر في نهاية تداولات أمس، وخسر رأسمالها السوقي نحو 343 مليون ريال مع تضررها من مبيعات مكثفة للأفراد القطريين على أسهم البنوك والتأمين والنقل. وانخفض رأس المال السوقي للأسهم من 519,6 مليار ريال إلى 519,2 مليار ريال، وتراجع المؤشر العام بنسبة 0,11٪ أو ما يعادل 10,7 نقاط ليغلق عند 9583,78 نقطة.

مبيعات الأفراد

ووفق بيانات البورصة، اتجهت تعاملات الأفراد القطريين نحو البيع بعدما حققوا مبيعات بنحو 116,4 مليون ريال، مقابل مشتريات بنحو 96,4 مليون ريال.

كما دعم الاتجاه الهبوطي ميل تعاملات المؤسسات الأجنبية أيضاً نحو البيع بمبيعات جاوزت 16,68 مليون ريال.

وتراجعت مستويات السيولة بنحو ملحوظ من 320 مليون ريال إلى نحو 199,6 مليون ريال مع استمرار عزوف المستثمرين عن ضخ مزيد من الاستثمارات لحين وضوح الرؤية في السوق بعد تكبده خسائره فادحة على مدار شهري يونيو ويوليو.

■ بورصة الدوحة تعاني وطأة نزوح الأموال | بلومبرغ

انخفاض 17 سهماً

ومن بين 42 سهماً جرى التداول عليها انخفضت أسعار 17 سهماً تصدرها «قطر للتأمين» بنسبة 3,29٪ و«البنك الأهلي» بنسبة 3,16٪ فيما بلغ التراجع بالنسبة لبنك الخليج التجاري بنسبة 2,05٪ و«ودام الغذائية» بنسبة 1,83٪.

كما هبطت أسهم شركة «الخليج الدولية للخدمات» بنسبة 1,28٪ و«مجموعة المستثمرين» بنسبة 1,17٪ و«مجمع المناعي» بنسبة 0,89٪ و«بروة العقارية» بنسبة 0,89٪ و«مسيعيد للبتروكيماويات» بنسبة 0,83٪. وانحدرت أسهم «مصرف قطر الإسلامي» بنسبة 0,81٪ و«بنك قطر الأول» بنسبة 0,64٪ و«المتحدة للتنمية» بنسبة 0,35٪ كما تراجع «أوريدو» بنسبة 0,31٪ و«بنك قطر الوطني»، أكبر مصرف في البلاد بنسبة 0,21٪.

تدهور النشاط

وتراجع صافي ربح شركة قطر للتأمين خلال الربع الثاني من العام الجاري بنسبة 27,4٪ على أساس سنوي، بضغط انخفاض صافي النشاط التأميني. وطبقاً للبيانات المالية للشركة التي نشرتها بورصة قطر بلغت أرباح الفترة 203,5 ملايين ريال (54,4 مليون دولار)، مقابل أرباح الربع الثاني من العام الماضي البالغة 280,1 مليون ريال (74,9 مليون دولار). وسجلت الشركة أرباحاً خلال النصف الأول من العام الجاري بنحو 505 ملايين ريال، مقارنة بنحو 602 مليون ريال أرباح الستة أشهر الأولى من 2016 بتراجع نسبته 16,1٪. وبلغ حجم الأقساط المكتتبة لدى شركة قطر للتأمين خلال النصف الأول من العام الجاري 6,2 مليارات ريال، بنمو 14٪ عن مستواها في نفس الفترة بالعام الماضي البالغة 5,5 مليارات ريال.

وسجل صافي النشاط التأميني تراجعاً لنفس الفترة نسبته 40٪، ليصل بنهاية النصف الأول إلى 263 مليون ريال، علماً بأنه كان يبلغ 438 مليون ريال، وذلك لتعديل معدل الخصم من 2,5٪ إلى -0,75٪ على سوق السيارات بالمملكة المتحدة.

وبحسب البيانات بلغت إيرادات الاستثمار والإيرادات الأخرى 460 ملايين ريال، مقابل 511 مليون ريال عام 2016 وبلغ العائد على السهم 1,89 ريال في الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2017 مقابل 2,25 ريال لنفس الفترة من 2016. وكانت أرباح الشركة قد تراجعت بالربع الأول من العام الجاري بنسبة 6,3٪، لتصل إلى 301,51 مليون ريال، مقابل أرباح بقيمة 321,91 مليون ريال لنفس الربع من عام 2016. وأظهرت البيانات المالية لـ5 شركات مدرجة في قطاع التأمين ببورصة قطر، تراجع أرباح الربع الأول من العام الجاري 5,9٪، مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من عام 2016. وبحسب النتائج، بلغت أرباح شركات التأمين خلال الفترة نحو 408,63 ملايين ريال (112,1 مليون دولار)، مقابل أرباح بقيمة 434,42 مليون ريال (119,18 مليون دولار) بالربع الأول من العام الماضي.